# التقرير السنوى لمجلس الإدارة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

الموافق ١٦ جماد الأول ١٤٤٢ هـ

المقـــدم

## للجمعية العامة العادية للبنك

لجلسة ١٨ مارس ٢٠٢١م

الموافق ٥ شعبان ١٤٤٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ
مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن
لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن
تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ
﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ
وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾

صدق الله العظيم

الآيات ٢٧٨ - ٢٨٠ سورة البقرة

## مجلـس الإدارة *

صاحب السمو الملكى الأمير

عمـــرو محمـــد الفيصـــل آل ســـــعود

الرئيس

الشـــيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفـــــــــــــة

( ممثلاً لمصرف فيصل الإسلامى / جيرسى )

الدكتورة / أماني خالد محمد مبارك بورسلي

( ممثلاً لبنك الإثمار)

المهندس / سـيد سـعد محروس عبد السلام

( ممثلاً لهيئـة الأوقـاف المصـرية )

الأستاذ / عبد الحميـد محمد أبو موســـى

( محافــظ البنـــك )

الأستاذ / محمد بن عبد الله بن عبد الكريم الخريجي

الدكتور / محمـــد محسـن محمـد محجـوب **

الأستاذ / محمد هاني بن السيد بن ابراهيم العيوطي

( ممثلاً لدار المال الإسلامي للخدمات الإدارية المحدودة )

الأستاذ / يوســف بن عبـاس بن حسـن أشـــعرى ***

الشركة المصرية للإستثمارات

---

المحافـــظ

الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى

* السادة أعضاء مجلس الإدارة بترتيب أبجدى .

** تنتهي مدة عضويته بمجلس الإدارة ٤ يناير ٢٠٢١م .

*** انتهت مدة عضويته بمجلس الإدارة الأول من ديسمبر ٢٠٢٠م .

# اللجان المعاونة لمجلس الادارة

١) اللجنة العليا :

- صاحب السمو الملكي الأمير / عمرو محمد الفيصل آل سعود — رئيساً
- السيد الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك) — عضو مجلس إدارة تنفيذى
- السيد المهندس / سيد سعد محروس عبد السلام — عضواً
- السيد الأستاذ / يوسف بن عباس بن حسن أشعرى — عضواً
- السيد الأستاذ / رأفت مقبل حسين (مساعد الرئيس التنفيذى) — عضو مجلس إدارة تنفيذى

٢) لجنة المراجعة

- معالي الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة — رئيساً
- السيد الدكتور/ محمد محسن محمد محجوب — عضواً
- السيد الأستاذ / محمد العيوطى — عضواً

٣) لجنة سياسات المخاطر

- الأستاذة الدكتورة / أمانى خالد بورسلى — رئيساً
- السيد الأستاذ / عبد الحميد محمد أبو موسى (محافظ البنك) — عضواً
- السيد المهندس / سيد سعد محروس عبد السلام — عضواً
- السيد الأستاذ / محمد بن عبد الله عبد الكريم الخريجى — عضواً

٤) لجنة الحوكمة والترشيحات

- معالي الشيخ / إبراهيم بن خليفة آل خليفة — رئيساً
- الأستاذة الدكتورة / أمانى خالد بورسلى — عضواً

٥) لجنة المرتبات والمكافآت

- السيد الدكتور/ محمد محسن محمد محجوب — رئيساً
- السيد الأستاذ / يوسف بن عباس بن حسن أشعري — عضواً

## هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / نصـــــر فريـــد محمـد واصل

رئيساً

فضيلة الدكتور / علـى جمعـة محمد عبد الوهـاب

نائـب الرئيس

الأستاذ المستشار/ عبد العاطـى محمود الشـافعى *

عضواً

فضيلة الدكتور / حمـــــدى صـــــبح طـــه داود

عضواً

الأستاذ الدكتـور / عبد الهادي محمد عبد الهادي زارع

عضواً

* توفي إلي رحمه الله بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م

---

## مراقبـا الحسـابات

السيد الأستاذ الدكتور / طه محمود خالد

( مكتب BDO خالد وشركاه )

السيد الأستاذ / صلاح الدين مسعد محمد المسرى

( شريك بمكتب KPMG حـــازم حسن )

# كلمة رئيس مجلس الادارة

## السادة الأفاضل مساهمو بنك فيصل الإسلامي المصري

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الادارة أن أرحب بكم جميعاً في هذا اللقاء المتجدد، ويسرني أن أضع بين أيديكم نتائج التقرير السنوى لمصرفنا عن العام المالي ٢٠٢٠م والذي كان عاماً استثنائياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى... فبالرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها البلاد وكل دول العالم – ولازالت – بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أن عام التقرير حفل بانجازات أثبتت قدرة البنك وجدارته لريادة العمل المصرفي الاسلامي في مصر. حيث لم تثنِ التحديات مصرفنا عن مواصلة مسيرة التقدم والنمو التي بدأها منذ سنوات لتؤكد على مدى مرونة وصمود خطط واستراتيجيات البنك في ظل ضغوط السوق وتقلباته، وذلك بفضل الادارة الاحترافية لتلك الأزمة والجهود المبذولة والواضحة من قبل الإدارة التنفيذية وتوجيهات مجلس الإدارة، بجانب تسخير البنك لكافة قدراته وامكانياته في سرعة الاستجابة والتكيف مع المستجدات لامتصاص التأثيرات السلبية الناجمة عن الأزمة ودعم عملائه من خلال تطبيق مبادرات البنك المركزي المصري التي كان لها أثر إيجابي في تخفيف العبء على العملاء.

وقد كان لاستمرار تداعيات جائحة كورونا آثاراً سلبية على المستويين الدولي والمحلي، فعلي الصعيد الدولي، انكمش اقتصاد معظم دول العالم نتيجة تدابير الاغلاق التي قامت بها الدول لتخفيف تداعيات جائحة كورونا، وتوقعات البنك الدولي تؤكد على انكماش الاقتصاد العالمي بنحو ٤,٣% في عام ٢٠٢٠م ليصبح وباء كورونا أشد تأثيراً من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩م التي أحدثت انكماشاً للاقتصاد العالمي بنسبة ٠,١% فقط. هذا مع زيادة حالة عدم اليقين بشأن التعافي الاقتصادي في ظل انتشار سلالة جديدة من الفيروس في عدد من الدول... ومحلياً فبالرغم من نجاح الحكومة والبنك المركزى في التخفيف من تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد المصرى والحفاظ على مكتسبات الاصلاح الاقتصادى إلا أن تخفيض حجم الدين العام بشقيه المحلي والخارجي لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً تستهدف الحكومة التعامل عليه خلال الفترة المقبلة.

وفيما يخص بنك فيصل الاسلامي المصري ، فقد استطاع أن يتجاوز التحديات الناجمة عن وباء كورونا بفضل الاجراءات الاستباقية التي اتخذها في هذا الخصوص وأسهمت في تنفيذ خططه الرامية إلى استمرار نمو حجم أعماله وتدعيم وضعه التنافسي داخل السوق المصرفي عبر تقديم المزيد من الخدمات

المصرفية والتوسع في تمويل عمليات التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والدخول في تمويلات مشتركة لصالح مشروعات ضخمة واستراتيجية ذات جدوى اقتصادية بالاشتراك مع كبريات البنوك المحلية والدولية ، ليتمكن البنك على إثر ذلك من تحقيق صافى أرباح قدرها ٢,٠٥٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠م ليصل العائد علي حقوق المساهمين الى ١٦,٧% والعائد على الأصول الى ١,٨% بما يعكس الأداء المتميز لمصرفكم على مستوى مجالات أنشطته وأعماله ككل... وبنظرة الى المؤشرات المالية الأخرى يُلاحظ أن إجمالي حجم الأعمال ممثلاً في إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والارتباطات وصل في نهاية عام ٢٠٢٠م الى ما يعادل ١١٧,١ مليار جنيه مسجلاً زيادة سنوية قدرها ٧,٩ مليار جنيه ونسبتها ٧,٢% ، وهو ما يعكس الثقة في البنك من جانب المتعاملين بالسوق والتطور الايجابى المحقق في حجم الأعمال ونمو النشاط . كما بلغت أرصدة الأوعية والشهادات الادخارية (الأموال تحت الادارة) ما يعادل ٩٧ مليار جنيه محققة زيادة سنوية مقدارها ١٠,٩ مليار جم ونسبتها ١٢,٧% وأرصدة هذا البند تمثل ٨٤,٤% من إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية وتتوزع علي أكثر من مليون وثمانمائة ألف حساب يتولى البنك إدارتها لصالح عملائه .

وقد نجح البنك في تنويع استثماراته لتغطي الأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية والعقارية فضلاً عن التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة نظراً لدورها المتميز في توفير فرص عمل للشباب ودفع عجلة التنمية الاقتصادية... وقد بلغت إجمالي التمويلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ١,٢ مليار جم، وجاء صافي أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استبعاد المخصص) بما يعادل ١٠٤,٨ مليار جنيه مُحققاً زيادة قدرها ١١,٥ مليار جنيه ومعدلها ١٢,٣% وتمثل أرصدة هذا البند ٩١,٢% من إجمالي الأصول... علماً بأن كافة الأرصدة غير المنتظمة بالمحافظ الاستثمارية مغطاة بالكامل بمخصصات كافية وبضمانات يُعتد بها وقابلة للتنفيذ عليها وأن مستوى مخاطر هذه المحافظ عند حدود آمنة وبما يعني أن القيمة المعرضة للمخاطر تقل بهامش كبير عمّا تم تخصيصه من أرصدة رأسمالية لمقابلتها وفقاً للمعايير الرقابية المقررة... وعلي صعيد آخر نجحت الادارة التنفيذية للبنك في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمعدل ٣٤% ليصل الي ٤,٠٩ مليار جنيه بما أسهم في دعم القاعدة الرأسمالية والوصول باجمالي حقوق الملكية مع نهاية عام التقرير الي ما يعادل ١٤,٤ مليار جنيه مسجلاً نمواً سنوياً معدله ٧,٦% لتُمثل أرصدة البند في ٢٠٢٠/١٢/٣١م ما نسبته ١٢,٥% من إجمالي أصول البنك .

هذا وقد انعكست التطورات الجيدة لأنشطة البنك الرئيسية خلال العام محل التقرير على نتائج الأعمال، حيث تحققت إيرادات إجمالية بنحو ٩,٦ مليار جنيه مقابل ٩,٣ ملياراً خلال عام ٢٠١٩م بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون جنيه ومعدلها ٣,٢%، وترتب على ذلك زيادة أرصدة العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى ٤,٨٨ مليار جم مقابل ٤,٧٩ ملياراً عن عام ٢٠١٩م، كما رتّبت أيضاً

زيادة معدلات العائد السنوية لتصل الى نحو ٥,٥٥% لحسابات الاستثمار العام بالجنيه المصري و٩,٧٥% لشهادات الادخار الثلاثية و١٠,٣٩% لشهادات الادخار الخماسية "ازدهار" و١٢,٤٠% لشهادات الادخار السباعية "نماء"... وكمحصلة لذلك جاء إجمالي أرباح عام التقرير بنحو ٦٩٣١,٨٠ مليون جنيه ، حيث تضمن هذا الاجمالي أرباحاً محتجزة بقيمة ٤٨٧٦,٠٩ مليون جنيه ومبالغ محولة للاحتياطي الرأسمالي باجمالي قدره ٢,٥٥٠ مليون جنيه.. أما الباقي وقدره ٢٠٥٥,٧١ مليون جنيه فهو يمثل صافي الربح القابل للتوزيع لعام ٢٠٢٠م... بما يُؤكد التزام البنك وقدرته على مواصلة نجاحه كلاعب رئيسي في صناعة الصيرفة المصرية في ظل ضغوط جائحة كورونا التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي بصفة عامة والسوق المصرفي المصري تحديداً.

واستكمالاً لأنشطة التجزئة المصرفية لدى مصرفنا وفيما يتعلق بسياسته في الترويج لأنشطته وخدماته فقد استمر البنك في سياسته التوسعية من خلال الانتشار الجغرافي لوحداته من فروع كبيرة وصغيرة وماكينات صارف آلي في كافة أنحاء الجمهورية لإرساء فكر الشمول المالي لاضافة شرائح أخرى لقاعدة عملائه والاعلان عن ذلك بالجرائد والمجلات والمواقع الالكترونية وشاشات صارفات البنك الآلية، وقد وصل العدد الإجمالي للفروع في نهاية عام ٢٠٢٠م إلى ٣٦ فرعاً تغطي معظم محافظات الجمهورية والمدن الرئيسية ، بالاضافة إلى فرع جديد تم افتتاحه بمدينة المقطم في شهر يناير من العام الحالي . كما يخطط البنك لافتتاح فروع جديدة خلال الشهور القادمة بمدن الرحاب والشيخ زايد والعاصمة الادارية الجديدة ، وهناك فروع أخرى جارى العمل فيها مثل شبين الكوم وبني سويف وكفر الشيخ ومرسى مطروح وميت غمر والوادى الجديد... هذا وقد ارتفع عدد ماكينات الصارف الآلي لتصل إلي ٤١٩ ماكينة تنتشر معظمها خارج مقار الفروع وفي الميادين والأماكن العامة بالمدن الرئيسية داخل البلاد، وبلغ عدد بطاقات فيزا الكترون في نهاية عام ٢٠٢٠م نحو ٣٦٤ ألف بطاقة نشطة.

وفيما يخص العنصر البشرى ، فهناك قناعة ثابتة لدى الادارة بأهمية تمكين موظفي البنك فنياً وإدارياً بمنحهم أفضل الفرص لتطوير مهاراتهم ومعارفهم بهدف مساعدتهم على أداء وظائفهم بشكل أفضل كونهم رأس المال الحقيقي لديه وذلك توافقاً مع استراتيجيته الداعمة للاستثمار في العنصر البشرى وتطويره خاصة في ضوء المنافسة الشديدة على الكفاءات في السوق المصرفي ، وترتيباً على ذلك فقد تم إعداد هيكل تنظيمي جديد يتوافق مع أحدث الأساليب الادارية والتنظيمية – بالاستعانة بإحدى الشركات المتخصصة في استشارات الموارد البشرية – متضمناً استحداث درجات وظيفية تتلاءم مع متطلبات العمل وتمكّن من شغل المناصب الاشرافية والقيادية بقيادات من الشباب المؤهل مع إتاحة برامج تدريبية متخصصة لتأهيل المزيد من الكوادر المصرفية المتميزة والقادرة على استخدام أحدث الأساليب في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة والمبتكرة. كما انتهى البنك من تفعيل المرحلة الأولي للنظام الآلي

للموارد البشرية ومخطط الانتهاء من المرحلة الثانية خلال عام ٢٠٢١م ليكون بذلك قد تم استكمال تحديث النظام الآلي للموارد البشرية .

وتعزيزاً للأنظمة الرقابية لدى البنك ، فقد تم تطوير الاستراتيجيته الخاصة بالأمن الالكتروني لحماية الشبكات والأجهزة والبيانات الخاصة بالعملاء من الاختراق أو التلف أو الوصول غير المصرح به ، وتم تشكيل إدارة لمراقبة الأمن الالكتروني بهدف وضع الضوابط المناسبة لتصنيف المعلومات من حيث الأهمية والحساسية وبما يُمكِّن من الكشف عن البيانات الحساسة ومنع تسريبها من شبكة البنك وتحديد نقاط الضعف في الأجهزة الالكترونية والبرامج لرصد واكتشاف الأنشطة والأحداث المشبوهة فضلاً عن مراجعة البرامج والأساليب المستخدمة في مراقبة الأفراد المتصلين بشبكة البنك، بما في ذلك الاتصالات أو الأجهزة غير المصرح بها فضلاً عن إجراء اختبارات الاختراق بشكل دورى ، وكذا إعداد دليل معتمد من مجلس إدارة البنك لاجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب .

وفي ظل توجُّه الحكومة والبنك المركزى المصرى بالاهتمام بموضوع الشمول المالي والتحول الرقمي، فقد قامت إدارة البنك بخطوات ملموسة في هذا الملف من خلال تقديم خدمات رقمية مبتكرة تتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للعملاء وذلك استناداً الى تطوير استراتيجية خاصة في هذا المجال في ظل ظروف المنافسة وتحديات الأمن الالكتروني . وتعد خدمة فيصل أون لاين من أهم وأفضل الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفنا خصوصا بعد تحديث البيئة التكنولوجية الخاصة بها لتساهم في إنجاز جانب كبير من تعاملات العملاء خلال أزمة كورونا. كما قام البنك باصدار خدمة المحفظة الالكترونية "فيصل كاش" والتي تتيح إمكانية دفع الفواتير المختلفة والشراء عن طريق التليفون المحمول وتحويل الأموال والسحب النقدي عبر منافذ "فورى". كما تم اضافة خدمة تحويل الأموال داخل حسابات البنك ضمن مجموعة خدمات ماكينات الصارف الآلي ، وكذا الانتهاء من الدراسات الخاصة بتقديم بطاقات ميزة الوطنية "المدينة – المدفوعة مقدما" وخاصةً بعد تفعيل برنامج آلي خاص بالبطاقات/ محول الصارفات "CMS/ATM switch " في بيئة التشغيل . وترتكز أبرز محاور استراتيجية البنك خلال الفترة القادمة على اطلاق العديد من الخدمات الالكترونية الجديدة خاصة في ظل توسع العملاء في استخدام تلك الخدمات بسبب انتشار فيروس كورونا ومن أبرزها البطاقات اللاتلامسية "Contactless Cards" وتفعيل شبكة الفروع الالكترونية لتقديم خدماتنا المصرفية المتكاملة لعملاء البنك على مدار الساعة.

وبالنسبة للمسئولية الاجتماعية لمصرفنا والتزامه الدائم تجاه أفراد المجتمع خصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، فقد تعاظم دوره في تقديم وإتاحة الخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع الأولى بالرعاية والأكثر تضرراً من وباء كورونا حيث ساهم بمبلغ ١٤٦ مليون جنيه موزعة على صندوق "تحيا مصر" لدعم ومساعدة القرى الأكثر احتياجاً وتضرراً من الفيروس ، ودعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال توزيع آلاف الكراتين من المواد الغذائية الأساسية المتنوعة، فضلاً عن قيامه بتوزيع مواد مطهرة وأجهزة الكشف الحراري وبدل العزل ومستلزمات طبية ووقائية للعديد من المستشفيات الحكومية بمحافظات

الوجه القبلي. يضاف إلى ذلك موارد صندوق الزكاة بالبنك والتي وصلت جملتها في نهاية عام ٢٠٢٠م لنحو ٦٢٣ مليون جنيه توزعت على مصارفها الشرعية شاملةً زكوات نقدية وعينية للأفراد المستحقين من المواطنين ذوي الحاجات ، فضلاً عن الخدمات المقدمة لطلاب الجامعات المصرية غير القادرين سواء كانت إسكاناً طلابياً أو مساعدات عينية ، هذا بالاضافة الى المساهمات المقدمة للهيئات الطبية والمستشفيات في صورة أجهزة ومعدات... هذا ويهدف البنك الى التوسع في المبادرات الاجتماعية والمشروعات القومية خلال السنوات القادمة بما يُسهم في تحقيق استراتيجية الدولة ٢٠٣٠ .

حضرات المساهمين... هذه هي أهم التطورات والانجازات لبنككم العريق والتي تحققت بالفعل في عام التقرير –بفضل الله وتوفيقه– لتعكس بذلك اصرار إدارة البنك على تعزيز مكانته في القطاع المصرفي المصري ومواصلة تنفيذ استراتيجيته الطموحة نحو النمو المتصاعد لمؤشرات أدائه ، كما تأتي هذه الانجازات انعكاساً للجهود التي يبذلها فريق العمل والتزامه بتقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء ، مع التزامه التام بقواعد وضوابط العمل المصرفي وعلى وجه الخصوص معايير كفاية رأس المال التي تعد الأداة الرقابية الرئيسية لدى البنوك ، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال المعتمدة على المخاطر في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م نحو ٣١,٤% مقابل حد أدنى مقرر ١٢,٥% ، أما المعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١١,٨% مقابل ٣% حد أدنى مقرر ... مما يرتّب هامش مخاطر مسموح به يتيح للبنك مزيداً من التوسع في أنشطته وحجم أعماله في الفترات المالية القادمة بإذن الله.

وختاما اسمحوا لي حضراتكم أن أتوجه بخالص شكري وتقديري لكم ولأعضاء مجلس الادارة وللسادة عملاء البنك ولجميع مراسلينا علي دعمهم وثقتهم التي نعتز بها وتلهمنا دافعاً قوياً للتحدى والانجاز، وأيضاً لكافة العاملين على جهودهم المخلصة وعملهم الدؤوب مُتمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد... كما أُثني على الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي للحفاظ على استقرار النظام المصرفي المصري ضد التقلبات الناجمة عن وباء كورونا، وأُشيد بالتنسيق والتواصل الدائم مع السادة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموقرين... وفي نهاية رسالتي أسأل الله أن يرفع عنا وعن بلادنا الوباء والبلاء.

والله خيرٌ حفظاً وهو أرحم الراحمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**رئيس مجلس الادارة**

**عمرو محمد الفيصل آل سعود**

# التطورات الاقتصادية المحلية

شكّل عام ٢٠٢٠م تحدياً حقيقياً لاختبار قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية ، حيث شهد ذلك العام أزمة جائحة فيروس كورونا التي ضربت اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء لتعد بذلك من أشد الأزمات الاقتصادية التي واجهها العالم منذ أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م . وقد استطاع الاقتصاد المصري استيعاب الآثار الناجمة عن تلك الأزمة بفضل الاجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء التداعيات السلبية وأسهمت في تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ ٣,٦% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠م مقابل انكماش معظم اقتصادات المنطقة والعالم ، فضلاً عن تحسن التصنيف الائتماني السيادى للاقتصاد المصرى في الوقت الذي انخفض فيه تصنيف أكثر من ٤٠ دولة حول العالم. وقد شملت الاجراءات الاستباقية توفير حزمة تحفيز وانقاذ مالى بقيمة ١٠٠ مليار جنيه وتنفيذ القرار الرئاسي بصرف "العلاوات الخمس" لأصحاب المعاشات بتكلفة ٢٧,٦ مليار جنيه ، وتخصيص ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزى لدعم البورصة المصرية بالاضافة إلى تقديم مساعدات نقدية للعمالة غير المنتظمة... هذا بجانب قرارات ومبادرات البنك المركزي التي كان لها دور ايجابي مهم على الاقتصاد بصفة عامة والقطاع المصرفي تحديداً ، وأهمها تخفيض أسعار العائد بنحو ٣% دفعة واحدة أعقبها خفضيْن آخريْن مجموعهما ١% ، وتأجيل أقساط القروض لمدة ٦ شهور يعقبها دراسة لأوضاع هؤلاء العملاء واتخاذ الاجراءات المناسبة حيالهم... هذا فضلاً عن مبادرات القطاع السياحي والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل والعملاء غير المنتظمين ورفع أسماء العملاء والشركات من القوائم السلبية في شركة الاستعلام الائتماني ، وكذا مبادرات قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات بقيمة ١٠٠ مليار جنيه بعائد ٨% متناقص ، بالاضافة إلى قرارات الاعفاء الكامل من جميع الرسوم والعمولات المطبقة على نقاط البيع والسحب من الصارفات الآلية والمحافظ الإلكترونية والتحويلات المحلية بالجنيه المصري وإصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا والمحافظ الإلكترونية... وذلك اعتباراً من مارس ٢٠٢٠م . هذا وقد شهد عام التقرير أيضاً إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م الذي يدعم جهود الدولة نحو التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية .

وفيما يلي نعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال فترة التقرير:

١- بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠م نحو ٣,٦% مقابل معدل نمو قدره ٥,٦% خلال العام المالي السابق .

٢- تراجع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠م الى ٧,٩% من الناتج المحلي مقابل عجز قدره ٨,٢% من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩م .

٣- مثّل إجمالي الدين العام المحلي ما نسبته ٧٤,٨% من الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١٩م مسجلاً ٤,٣٥٤ تريليون جم مقابل ٧٧,٢% في نهاية ديسمبر ٢٠١٨م بعد أن بلغ الدين العام المحلي نحو ٤,١٠٨ تريليون جم ، أما الدين الخارجي فمثّل ما نسبته ٣٤,١% من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠٢٠م مسجلاً ١٢٣,٥ مليار دولار مقابل ٣٦% من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٩م بعد أن بلغ الدين الخارجي ١٠٨,٧ مليار دولار.

٤- تراجع متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال عام ٢٠٢٠م إلى ٥,٠٦% مقابل ٩,٣٨% خلال عام ٢٠١٩م .

٥- أكدت وكالة "Fitch" التصنيف الائتماني لمصر عند مستوي "+B" ، وأكدت وكالة "Standard & Poor's" التصنيف عند مستوى "B" ، وبالمثل أكدت وكالة "Moody's" التصنيف عند مستوي "B2" ، وأبقت الوكالات الثلاث على النظرة المستقرة للتصنيف .

٦- تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة ٣,٩% ليبلغ ٣٦,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠م مقابل ٣٨ ملياراً في العام المالي السابق ، حيث تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٢ مليار دولار ليسجل ٣٦ مليار دولار بينما سجل الميزان التجاري البترولي عجزاً بلغ ٤٢١ مليون دولار مقابل فائض بلغ ٨,١ مليون دولار عام ٢٠١٨/٢٠١٩م . وقد سجل ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بنحو ٨,٦ مليار دولار مقابل عجزاً كلياً بلغ ١٠٣ مليون دولار خلال العام المالي السابق بسبب تراجع صافي التدفق الداخل في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية ليبلغ ٥,٤ مليار دولار مقابل ١٠,٩ ملياراً خلال عامي المقارنة .

٧- تباينت تطورات المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي في مصر خلال العام المالي٢٠١٩/٢٠٢٠م ، حيث ارتفعت رسوم المرور في قناة السويس بنسبة ١,٣% لتبلغ ٥,٨٠٦ مليار دولار مقابل ٥,٧٣١ ملياراً في العام المالي السابق ، وارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ١٠,٤% لتبلغ ٢٧,٧٥٨ مليار دولار مقابل ٢٥,١٥١ مليار في العام المالي السابق ، فيما تراجعت الايرادات السياحية بنسبة ٢١,٦% لتصل الى ٩,٨٥٩ مليار دولار مقابل ١٢,٥٧١ ملياراً في العام المالي السابق.

٨- انخفضت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى بنحو ٥,٣٥٧ مليار دولار لتبلغ ٤٠,٠٦٣ ملياراً في نهاية عام ٢٠٢٠م مقابل ٤٥,٤٢٠ ملياراً في نهاية عام ٢٠١٩م .

٩- وبالنسبة للتطورات النقدية والمصرفية ، خفضت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي معدلات العائد الرئيسية ٣ مرات خلال العام بمجموع ٤% ، وبالنسبة لأسعار الصرف ارتفع سعر صرف الجنيه أمام الدولار في البنوك خلال عام ٢٠٢٠م بنسبة ١,٩٣% ليبلغ ١٥,٦٨٤ جم/ دولار مقابل ١٥,٩٩٣ جم/ دولار عام ٢٠١٩م وانخفض سعر صرف الجنيه أمام اليورو بنسبة ٧,١١% ليبلغ ١٩,٢٣٧ جم/ يورو مقابل ١٧,٩٦٠ جم/ يورو... وحول تطورات مؤشرات البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠م، يُلاحظ تراجع رأس المال السوقي بنحو ٥٧,٤ مليار جنيه وبمعدل ٨,١% ليبلغ ٦٥٠,٩ ملياراً في نهاية العام ، وانخفض المؤشر الرئيسي "EGX30" بنسبة ٢٢,٣% ليغلق عند مستوى ١٠٨٤٥ نقطة ، فيما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "EGX70 EWI" بنسبة ٦٩,٢% وكذا مؤشر "EGX100 EWI" متساوي الأوزان الجديد بنسبة ٤١,٨% .

# تقييم أداء البنك خلال عام التقرير

أسفرت جهود البنك وما انتهجه من سياسات مالية خلال السنة المالية ٢٠٢٠م عن تحقق مجموعة من النتائج أبرزها وصول اجمالى ميزانية البنك إلى ما يعادل ١١٤,٩ مليار جنيه مصرى ، وتحقيق إيرادات إجمالية بما يعادل ٩,٦٤ مليار جنيه مصرى ، هذا وقد دعمت تلك الإيرادات من قدرة البنك على توزيع عوائد لأصحاب الأوعية الادخارية بنسب بلغ متوسطها السنوى ٥,٥٥ % لحسابات الاستثمار العام بالعملة المحلية ، ٩,٧٥ % لشهادات الادخار الثلاثية ، ١٠,٣٩ % لشهادات الادخار الخماسية ازدهار ، ١٢,٤٠ % لشهادات الادخار السباعية نماء ، ١,٠٢ % لحسابات الاستثمار بالعملات الأجنبية .

هذا إلى جانب مواجهة الالتزامات المختلفة المتمثلة فى بناء المخصصات لمواجهة مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار وتغطية النفقات الجارية ( المصروفات العمومية والإدارية والإهلاك والزكاة المستحقة شرعاً على أموال البنك وضرائب الدخل ) .

هذا وقد تبقى بعد الوفاء بالالتزامات السابق الإشارة إليها مبلغ ٢,١ مليار جنيه مصرى يمثل ربحاً صافياً يحول منه مبلغ ٢,٦ مليون جنيه مصرى الى حساب الاحتياطى الرأسمالى ( قيمة ناتج بيع بعض أصول البنك الثابتة طبقا لإحكام القانون ) ليتبقى بعد ذلك صافى ربح قابل للتوزيع قدره ٢,١ مليار جنيه مصرى .

وتجدر الإشارة إلى ما يلى :

١- القوائم المالية للبنك فى نهاية العام المالى ٢٠٢٠م أعدت وفقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م بتعديل قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م والقانون رقم ١٩٤ بتاريخ ١٥سبتمبر٢٠٢٠م .

٢- أسعار صرف العملات الأجنبية لسنة المقارنة ٢٠١٩م لم يتم تعديلها بناءا على توجيهات البنك المركزى المصرى و مراقبا الحسابات ( الدولار ١٥,٧٣٢١ جم فى نهاية السنة المالية ٢٠٢٠م مقابل ١٦,٠٤١٥ جم للدولار فى نهاية السنة المالية ٢٠١٩م ) .

١ - نتائج الأعمـــال :

بلغ صافى أرباح السنة ما يعادل ٢,١ مليار جنيه مصرى ، هذا وقد نتجت تلك الأرباح كمحصلة لعنصرى الإيرادات والنفقات وذلك وفقا لما تظهره قائمة الدخل كما يلى :

١ ــ ١ عنصر الإيرادات : تحقق عن فترة التقرير مجمل إيرادات تعادل ٩,٦٤ مليار جنيه مصرى تولدت من أنشطة البنك المختلفة وفقاً للأتى :

* إيرادات عن عمليات المشاركات والمضاربات والمرابحات والايرادات المشابهة بمبلغ ٩,٥١ مليار جنيه مصرى وتمثل نسبة ٩٨,٦ % من اجمالى الإيرادات .

* إيرادات عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة بما يعادل ٠,٢١ مليار جنيه مصرى وتمثل نسبة ٢,٢ % من اجمالى الإيرادات .

* صافى دخل المتاجرة وتوزيعات الأرباح وخسائر الاستثمارات المالية ومصروفات تشغيل أخرى بما يعادل ( ٠,٠٨ ) مليار جنيه مصرى وتمثل نسبة ( ٠,٨ ) % من اجمالى الايرادات .

١ ــ ٢ عنصر النفقات : بلغت اجمالى النفقات ٧,٥٨ مليار جنيه مصرى تتمثل فيما يلى :

١- ٢ - ١ عائد الأوعية الادخارية : بلغ اجمالى العائد الموزع على أصحاب الأوعية الادخارية ما يعادل ٤,٨٨ مليار جنيه مصرى بنسبة ٦٤,٤ % من اجمالى النفقات .

١- ٢ - ٢ عبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار : بلغ اجمالى عبء الاضمحلال " المخصصات " ما يعادل ٠,٢٣ مليار جنيه مصرى بنسبة ٣,٠ % من اجمالى النفقات .

١- ٢ - ٣ المصروفات الادارية والزكاة المستحقة شرعاً : بلغ اجمالى المصروفات الادارية والاهلاك والزكاة ما يعادل ١,١٧ مليار جنيه مصرى بنسبة ١٥,٤ % من اجمالى النفقات .

١- ٢ – ٤ مصروفات ضرائب الدخل : بلغ اجمالى مصروفات الضرائب مبلغ ١,٣٠ مليار جنيه مصرى بنسبة ١٧,٢ % من اجمالى النفقات .

## ٢- حجم الأعمال والأنشطة الرئيسية :

### ٢ – ١ حجم الأعمال :

بلغ اجمالى ميزانية البنك فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م ما يعادل ١١٤,٩ مليار جنيه مصرى كما بلغت الالتزامات العرضية والارتباطات خارج الميزانية ما يعادل ٢,٢ مليار جنيه مصرى .

### ٢ - ٢ الأوعية الادخارية :

بلغت أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية وشهادات الادخار فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م ما يعادل ٩٦,٩ مليار جنيه مصرى ، وتشكل جملة أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية وشهادات الادخار نسبة ٨٤,٣ % من اجمالى الميزانية .

### ٢ - ٣ أرصدة التوظيف والاستثمار :

بلغت أرصدة التوظيف والاستثمار ( بعد خصم المخصص ) فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م ما يعادل ١٠٤,٨ مليار جنيه مصرى وتشكل جملة أرصدة التوظيف والاستثمار نسبة ٩١,٢ % من اجمالى الميزانية ، هذا ويحرص البنك على تقديم التمويل اللازم فى شتى القطاعات الإنتاجية والخدمية التى تتفق وأهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

### ٢ - ٤ شركات البنك :

يوجه البنك جزءاً من استثماراته فى تأسيس الشركات التابعة له والتى تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية أو المساهمة فى رؤوس أموال مثل هذا النوع من الشركات مع آخرين ، ويحرص البنك على تنوع وتعدد الشركات التى يؤسسها أو يساهم فى رؤوس أموالها (٤٨ شركة) حتى تغطى كافة أوجه النشاط الاقتصادى مع توفير الاحتياجات التمويلية لها وفقا للأساليب الشرعية ، وتسهم هذه الشركات فى دفع عجلة التنمية فى البلاد وإتاحة آلاف فرص العمل أمام المواطنين ،

هذا وقد بلغت رؤوس أموالها المصدرة ما يعادل ٢٠,٩٧ مليار جنيه مصرى مدفوع منها مبلغ ٢٠,٩٦ مليار جنيه مصرى وتبلغ حصة مساهمة البنك فيها مبلغ ٢,٠٩ مليار جنيه مصرى تبلغ تكلفتها ٣,٩٣ مليار جنيه مصرى وقيمتها الدفترية ٣,٢٦ مليار جنيه مصرى فى نهاية سنة ٢٠٢٠م بنسبة ٢,٨٤ % من اجمالى الميزانية .

## ٣- المعايير والنسب المصرفية :

يتمتع مصرفنا بوضع مناسب بالنسبة للمعايير المصرفية المتعارف عليها ويلتزم بكافة التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى هذا المجال .

وفقاً لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والذى ألغى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، ويسرى القانون على جهات من أهمها البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى المصرى تحدد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصرى ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزى مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزى اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون ، وجارى اتخاذ الاجراءات اللازمة ليصل رأس المال مصرفنا الى خمسة مليارات جنيه مصرى .

## ٤ - العمالة والتدريب والفروع :

### ٤-١ العمالة والتدريب :

انطلاقاً من ارتباط البنك بالعنصر البشرى الذى بلغ عدد العاملين بنهاية العام المالى الحالى ١٧٩٠ عاملاً مقابل ١٧٩٧ عاملاً بنهاية العام المالى السابق فقد أولت الادارة العليا بالبنك اهتماما كبيرا بتطوير وتنمية أداء جميع العاملين بالبنك سواءاً من الناحية الفنية المتخصصة أو تطوير المهارات السلوكية والادارية واعداد صف ثانى وثالث وكوادر وقيادات قادرة على استكمال المسيرة ، وفيما يلى أهم ملامح الخطة التدريبية خلال العام المالى ٢٠٢٠م :

- بلغت الموازنة التقديرية لنشاط التدريب بالبنك لعام ٢٠٢٠ تبلغ ١٥,٠ مليون جنيه مصرى .

- تم تدريب عدد ١٠٤٣ موظف باجمالى عدد ٢٠٠٠ فرصة تدريبية وبإجمالى عدد برامج ١٤٤ برنامج تدريبى بإجمالى عدد ساعات تدريبية بلغت ٤٥٩١٠ ساعة وبتكلفة تبلغ ٥,٨ مليون جنيه مصرى .

- تم تدريب عدد ٤٢٥ موظف عن طريق التعلم عن بعد ( Online Program ) فى برامج أمن المعلومات ( Information Security Awareness ) والبرنامج التأسيسى فى مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وأيضاً العديد من البرامج الفنية المتخصصة .

- تم تنفيذ عدد ٣ دورات لبرنامج التثقيف والشمول المالى للموظفين لعام ٢٠٢٠ بإجمالى عدد ٤٨ موظف بمختلف الفروع والادارات .

٤-٢ الفـــــروع :

يبلغ عدد فروع البنك العاملة داخل البلاد ( ٣٦ ) فرعا تغطى معظم أنحاء البلاد وسوف يتم خلال سنة ٢٠٢١م بإذن الله افتتاح فروع جديدة للبنك .

٥ - الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠٢١م :

أعدت الموازنة التخطيطية للسنة المالية ٢٠٢١م معبرة عن أهداف البنك وسياسته وخطط العمل للعام المذكور واستندت تقديراتها إلى دراسات لاتجاهات أرقام النشاط خلال السنوات الماضية وكذا الظروف المحيطة المؤثرة على المناخ الاقتصادى والمصرفى العام وقد أظهر مشروع الموازنة الملامح التالية :

٥-١ الأوعية الادخارية : زيادة فى أرصدة الأوعية الادخارية بنسبة ١١,٩ % .

٥-٢ عمليات التوظيف : زيادة فى عمليات التوظيف المختلفة بنسبة ٩,٥ % .